سويسا بان يتاي قام باعمال المسح بمساعدة المساح يوسف كراوس. وبعد اعمال المسح كبرت مساحة ارضه لتصبح ٤٣٠ دونماً. وعندما حاولت الجرافات تسويتها تصدى لها اصحابها الاصليون بشدة ويعتقد بان يتاي حل المشكلة عبر تزوير تواقيع اصحاب الارض لاثبات ان الارض بورت له (**يديعوت احرونوت**، ٩/١٢/١٩٨٥). وطالب سويسا باعتقال المتهم. لكن قاضي محكمة الصلح في تل ابيب، اليعيزر كوهين، رفض ذلك وامر باطلاق سراحه بكفالة مالية قدرها ٥٠ مليون شيكل، بعد ان حذره من الاتصال بباقي المتورطين في القضية ومن عدم مغادرة بيته لمدة شهرين (**عل همشمار**، ٢/٩/١٩٨٥).

وكشف العميد شمعون سابير ان مخاتير بعض القرى في الضفة الغربية اشتركوا في عملية سلب الاراضي، حيث كانوا يقنعون سكان قراهم ببيع اراضيهم لهم، وبعد ذلك يبيعها المخاتير للسماسرة اليهود مقابل مبالغ كبيرة (**معاريف**، ١٢/٨/١٩٨٥).

وعلم ان الوحدة القطرية لمكافحة الجرائم الخطيرة ستستدعي بعض موظفي الدوائر الحكومية والادارة المدنية والعسكرية في الضفة الغربية للتحقيق معهم في ما يتعلق بعملية شراء الاراضي، كما انها ستحقق في نشاط مديرية عقارات اسرائيل في القضية (**عل همشمار**، ٢٣/٨/١٩٨٥).

وبلغت حصيلة اعمال الغش في قضية سلب الاراضي اكثر من ١٠ ملايين دولار. ويقول المحققون في القضية، ان عشرات، وربما مئات، صفقات بيع قد تمت في الضفة الغربية بشكل مخالف للقانون (**يديعوت احرونوت**، ١٤/٨/١٩٨٥). وتعتقد اوساط الشرطة بان التحقيق في قضية سلب الاراضي سيستغرق فترة طويلة لان الامر يستوجب فحص وترجمة كثير من الوثائق، ونظراً لضرورة التحقيق مع عدد كبير من الاشخاص، فضلاً عن ان القضية معقدة جداً (**هآرتس**، ٢١/٨/١٩٨٥). اما بالنسبة للمستوطنات المقامة في الضفة الغربية، فقد كان واضحاً للمحققين منذ بداية التحقيق ان نسبة كبيرة منها اقيمت على اراض اخذت من اصحابها العرب بشكل غير قانوني وقد تم ذلك لكثرة الثغرات في القانون واجراءات نقل ملكية الارض في المناطق المحتلة (**يديعوت احرونوت**، ١٢/٨/١٩٨٥).

واعترف ضابط كبير في الشرطة باستخدام اعمال غش وخداع كثيرة ضد عشرات، وربما مئات، الاشخاص الذين فقدوا عشرات الآلاف من الدونمات. كما اكد ان لوائح اتهام ستقدم قريباً، ولكنها لن تكون ضد اي شخصية سياسية (**المصدر نفسه**، ٢٢/٨/١٩٨٥). وقال مصدر رفيع المستوى في الشرطة ان مخاتير بعض القرى في الضفة، الذين حققت معهم الشرطة بتهمة الحصول على رشاوى فيما يتعلق بقضية شراء الاراضي، اعتبروا وا يتورط بعض رجال الاعمال الاسرائيليين وموظفين كبار في الدوائر الحكومية، في شراء آلاف الدونمات بشكل غير قانوني، من خلال استخدام التزوير والخداع. واضاف المصدر ان اسماء بعض رجال الاعمال والموظفين قد ظهرت في التقرير السري الذي اعده العقيد شلومو غل بالتعاون مع وزارة العدل. وواصل القول ان احد المخاتير اعترف، في اثناء التحقيق معه، بان رجل اعمال يهودياً هدده بالقتل اذا لم يوافق على التخلي عن ملكية قطعة ارض كبيرة مقابل مبلغ محترم من الدولارات (**معاريف**، ١٥/٨/١٩٨٥).

حريق محكمة نابلس

ان حريق محكمة بداية نابلس يرتبط بشكل مباشر بالنشاطات التي يمارسها سماسرة الاراضي بدعم رسمي، وذلك بعد ان شعر هؤلاء بالعجز عن مواجهة مواقف السكان والى جانبهم المحامين المدافعين عن قضاياهم. وما يقود الى الجزم بان الشركات الاسرائيلية والسماسرة هم الذين يقفون وراء عملية الحرق رغم انه لم يتم الكشف عن المتورطين في الحادثة، ظهور بعض المستندات التي كانت في المحكمة قبل الحريق واستخدامها في بعض الدوائر الرسمية لغايات نقل ملكية اراضي المواطنين التي سرقت (**العودة**، ٢٢/٨/١٩٨٥). وشرعت الشرطة، بعد الضجة